محليات

عمال في وزارة الكهرباء يزورون الجيش في الزبداني

زار عاملون في وزارة الكهرباء أمس إحدى النقاط العسكرية للجيش العربي السوري في الزبداني بريف دمشق للتعبير عن شكرهم وتقديرهم لما يبذله أبطال الجيش من تضحيات للدفاع عن سورية وأمنها واستقرارها.

وفي تصريح لـ«سانا» أكد العميد (يوسف سويدان) أن الجيش يستمد قوته وتماسكه من الشعب الذي يقف إلى جانبه في كل خطوة من خطواته.

وقال: إن «الجندي السوري بما يحمله من قيم وطنية وعقائدية سيكمل المسيرة حتى تحقيق النصر لتبقى سورية بلد الحضارة والسلام».

بدوره العقيد (مضر صقر) عبر عن سعادته بزيارة عمال الكهرباء لأنها تؤكد وقوف الشعب إلى جانبهم وتشجعهم على الاستمرار بواجبهم الوطني في الدفاع عن سورية وحماية ابنائها.

من جانبه بين رفيق العلوني رئيس اتحاد عمال الكهرباء أن هدف العمال من الزيارة التعبير عن محبتهم وشكرهم لرجال الجيش العربي السوري «الذين حموا الوطن والمنظومة الكهربائية خلال السنوات الماضية وحافظوا على استمرار التغذية الكهربائية لكل أنحاء سورية».

وأضاف: «وجودنا معهم اليوم في الخندق الأول لنقول لهم بفضلهم ستعود سورية أقوى مما كانت عليه ونحن نثق بجيشنا وقيادتنا الحكيمة».

وقال علي مرهج رئيس مكتب نقابة عمال الكهرباء: إن التلاحم بين الجيش والطبقة العاملة موجود منذ بداية الأزمة وهدفنا من الزيارة تقديم الشكر لأبطال الجيش العربي السوري الذين تصدوا ببطولة للمؤامرات التي حيكت ضد سورية معربا عن ثقته بنصر الوطن بفضل تضحيات أبطال الجيش.

وقالت العاملة (رولا حيدر) من وزارة الكهرباء أتينا اليوم لنعبر عن شكرنا ومحبتنا لرجال الجيش العربي السوري العين الساهرة على حمايتنا وتوفير الأمن والأمان لنا وان كل ما نقدمه لهؤلاء الأبطال لا يساوي أي شيء مقابل التضحيات الجسام التي لا يتوانون عن تقديمها لتبقى سورية قلعة صامدة في وجه الأعداء والمتآمرين.

فساد مالي في تربية الحسكة وتساؤلات عن تغييرات الإدارة المشكوك فيها

سرقة أكثر من ٣٠ مليوناً.. بطلا القصة «شمّعا» الخيط والضحية المال العام

الحسكة- دحام السلطان

فصل جديد من فصول الفساد المالي الذي يلقي بكامل حمله وأعبائه على المال العام في مؤسسات الدولة وعن سبق الإصرار والترصّد، ويصيب هدفه هذه المرة بشطارة ونجاح في صميم قلب بيت المال في تربية الحسكة لتكون هي الضحية التي صُفعت بالألم صفعة مؤلمة من أهل البيت، وبيد الصاحب (وما أدراكم ما ضربة الصاحب)..! واختلاس مالي واضح وصريح أصبح حديثاً للقاصي والداني، وفي السر والعلن على طول وعرض المؤسسة التربوية في الحسكة وبرقم مالي تجاوز الـ٣٠ مليون ليرة سورية..!

وعلمت «الوطن» أن واحداً من معتمدي رواتب الوكلاء (إ.ح) العاملين في مديرية التربية للعامين الدراسيين ٢٠١٤-٢٠١٥ لقطاع مدينة رأس العين (غربي شمال) مدينة الحسكة بـ٨٥ كم، وهو واحد من اثنين من أبطال العملية الاختلاسية الجريئة، وهو من سلّم بالفعل رأس الخيط إلى الجهات المعنية بالمحافظة على المال العام لاكتشاف العملية، لكن بعد ماذا..!؟ حين قام بإعادة مبلغ يتجاوز ثلاثة ملايين ليرة سورية إلى مالية الحسكة، لأنه اعتبر من تلقاء نفسه أن المبلغ بين يديه يزيد على المبلغ المخصص في الكتلة المحددة للعُهْدة المالية موضوع الاعتماد المالي لرواتب وكلاء المنطقة المذكورة، وهي تزيد على استحقاقهم المالي وهذا من جهة، ومن جهة ثانية وهذا المهم والذي يقف عند موضوع المهمة الامتيازية المزدوجة للعامل (ع.خ) لأن يكون منظماً وشاطباً للرواتب في آن معاً باعتباره البطل الثاني في قصة لعبة خفة اليد التربوية هذه..! ليتم بعد ذلك تقديم محضر بالمبالغ المالية التي تم اختلاسها دون معرفة الرقم الدقيق لها، باعتباره سرياً جداً وموجوداً لدى فريق البعثة التفتيشية بفرع الجهاز المركزي للرقابة المالية بالحسكة، وباعتبارها أيضاً هي من يتولى القضايا الخاصة بالتدقيق والتحقيق، علماً أن المعلومات واستطلاعات الرأي التي تتداول في أروقة مديرية التربية تشير إلى أن الرقم يصل إلى أكثر من ثلاثين مليوناً كأقل تقدير وقد ذهبت مع الريح وبعهدة البطلين، المعتمد (إ.ح) والمنظم والشاطب (ع.خ) اللذين شمّعا الخيط وبرفقتهما ملايين المال العام وإلى خارج البلاد مع من هاجر من العقول البشرية السورية الأخرى البارعة بمثل هذه الأفعال وما شابهها..!!

ولدى سؤالنا لمحاسب الإدارة في تربية الحسكة خالد الندى الذي يبدو أنه سيكون الحلقة الأضعف في المسألة عن عملية الاختلاس وهو الذي تم إلقاء القبض عليه وخضع للتحقيق لدى فرع الأمن الجنائي بالحسكة ولا معلومات عن الطريقة التي خرج بها، حيث ذكر لـ«الوطن» علمت بأن معتمد رواتب الوكلاء (إ.ح) قام بإعادة مبلغ ثلاثة ملايين و٢٨٨ ألف ليرة سورية إلى مالية الحسكة لاعتقاد منه أن هناك خطأً في صرف المبلغ له من المالية بموجب أمر الصرف الذي كان معه، فقمت بإبلاغ مديرة التربية إلهام صورخان بالحادثة شفهياً وليس خطياً، وفي ضوئها قمت بتشكيل لجنة تحقيق محلية من الدائرة المالية في التربية ولم نتوصّل إلى أي شيء، فقمنا عندها بإبلاغ فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية بالحسكة الذي وضع يده على الموضوع مسؤول قطّاع التربية المفتش مصطفى عبد الله الشيخ علي لا يزال الملف باستلامهم.

وهنا بقي أن نقول: هل أخذت الحالة الإدارية في تربية الحسكة في عملها اليومي كامل إجراءات الجاهزية والسلامة والأمان من باب حرصها على المال العام، أم إنها أخلّت بواجبات الحيطة والحذر حيال التدقيق والمتابعة الداخلية اليومية والدورية.؟ والأمور بمعظمها ورمتها كانت تسير على السجية وتجري على (السبحانية)..؟ وهل كان فرار بطلي القصة مدبّراً أو بفعل فاعل من أحد، أم كان رحيلهما قضاءً وقدراً وبالمصادفة..! بقي سؤال أخير هل يُجيز موضوع والتسميات والملاكات والصفات الإدارية والمالية في أن يكون العامل (ع.خ) محتلاً لصفتي منظم وشاطب للرواتب بنفس الوقت، ولاسيما بعد موضوع الإصلاحات الإدارية التي طرأت على تسميات الدوائر والشعب وما يتفرّع عنهما للعاملين في مديرية التربية، وهل وضعت الموازين في نصابها آنذاك فلماذا إذاً لم تلحظ مثل هذه القضايا الازدواجية..؟ أم إنه (اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب)..! أسئلة وأسئلة برسم الإجابة فمن سيجيب عنها..؟

والجدير بالذكر أن المفتش الأول في قضية الفساد هذه مصطفى عبد الله الشيخ علي كان قد اكتشف قبل نحو أكثر من ثماني سنوات أحد معتمدي الرواتب (أ.م.ع) قضية فساد كهذه لرقم مالي أيضاً تجاوز الـ٢٠ مليوناً وهو يتعلّق بمبالغ التأمينات الاجتماعية المالية لمجموعة من العاملين في التربية ويومها ذهبت الـ٢٠ مليوناً إلى جيب المعتمد ولم تصل إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالحسكة، وهاهو التاريخ يعيد نفسه من جديد، فهل يا ترى سيتمكن سيف المساءلة من الوصول إلى كل المعنيين بأمر الفساد في المؤسسة التربوية باعتبار أن التحقيق لم ينته بعد..؟ أم إن القضية ستقيّد ضد مجهول وتمر مرور الكرام لدى أهل الحل والربط (فوق) باعتبار أن الجناة باتوا في خبر كان.. وللحديث بقية لأنه ربما سيكون هناك أرقام جديدة ستغير حجم ما تم ذكره..! والسؤال الأخير: أين إدارة مديرية التربية من كل ذلك....؟!

الكلاب الشاردة تغزو أحياء مدينة السويداء

السويداء- عبير صيموعة

عادت ظاهرة انتشار الكلاب الشاردة في السويداء تقوض أمان المواطنين بعد أن شهدت كثيراً من شوارع المدينة وحاراتها انتشاراً لهذه الظاهرة الخطرة ومنها وجود الكلاب على شكل قطيع مؤلف من سبعة إلى عشرة كلاب تتجول في الحارات وتعبث بالقمامة المكومة أمام المنازل حارمة الأهالي من التجول ليلاً فضلاً عن أصوات عوائها وشجارها الذي حرم الكثيرين من النوم.

وأشار رئيس الدائرة الصحية في مجلس مدينة السويداء الدكتور عماد السلامة أن السبب الرئيسي لعودة انتشار هذه الظاهرة هو الجوع والجفاف الذي أصاب المنطقة في الأشهر الماضية مما أدى إلى توجه تلك الكلاب إلى المناطق المأهولة وأسواق المدينة وأماكن وجود القمامة بحثا عن الطعام إضافة إلى تزايد إعداد مربي الأغنام على أطراف المدينة وتربية المربين لأكثر من حيوان لحماية القطيع موضحاً أن مكافحة هذه الظاهرة يعتمد في الدرجة الأولى على الإبلاغ من الأهالي مؤكداً قيام المجلس بتشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص مع سلاحهم لقمع تلك الظاهرة موضحاً أن الوسيلة الأنجع للتخلص منها هي باستعمال الطعوم السامة لأن إطلاق النار يسبب هلعاً للأهالي نظراً للوضع الأمني في المنطقة، و يشير رئيس الدائرة الصحية إلى أنه تنفيذاً لتوجيهات وزارة الصحة جرى اعتماد خطة مكافحة الكلاب الشاردة عن طريق استخدام الطعوم السامة والتي أثبتت جدواها عند تطبيقها من مجالس المدن والبلدات والبلديات في بعض المناطق التي كانت تعاني المشكلة مؤكداً أن خطورة داء الكلب والتكاليف العالية للعلاج وازدياد عدد المصابين بشكل مطرد تطلب اعتماد هذه الخطة التي تنص على تشكيل لجان على مستوى الوحدات الإدارية والبلديات علما أن مهاجمة الكلاب الشاردة للسكان تشكل عبئاً مادياً كبيراً على عاتق وزارة الصحة التي تقدم العلاج المجاني لجميع المعضوضين وقاية من إصابتهم بداء الكلب القاتل، إذ تتجاوز تكلفة علاج المعضوض ١٠٠ ألف ل.س، وطالب السلامة الأهالي بالإبلاغ عن أي ظاهرة للكلاب الشاردة في أي حي من إحياء المدينة لرفع الضرر عنها مشيراً إلى أنه جرى التخلص مما يزيد على ١٠٠ حيوان خلال تسعة أشهر في مدينة السويداء وحدها.

٨٠٠ ألف خدمة صحية تقدمها صحة حلب خلال النصف الأول

تخديم ١٥ مركز إيواء للنازحين

حزوري: ضعف بالإمكانات مقابل خدمات كبيرة في المراكز الصحية والمشافي

محمود الصالح

مازالت حلب تقدم التضحيات في مواجهة شرسة مع أبشع أدوات الإرهاب في العالم. وتعمل الجهات المعنية في حلب على مد جميع المؤسسات في المحافظة بكل أسباب البقاء والصمود للاستمرار بتوفير ما يمكن توفيره من خدمات أساسية للمواطنين ومن أهم هذه المؤسسات المؤسسات الصحية التي تضطلع بدور كبير في توفير الخدمات الصحية لجميع الصامدين الذين لم يغادروا حلب الشهباء ويدفعون يوميا الدم حيث بلغ إجمالي الخدمات المقدمة للمواطنين المراجعين للمشافي ٨٤٣٠٠٣ خدمات وعدد المراجعين للعيادات الخارجية للمشافي ١٣٧٥٩٣ مراجعاً، في حين بلغ عدد مراجعي الإسعاف ٩٩٥٣٩ مراجعاً.

هذا ما أكده الدكتور محمد حزوري مدير صحة حلب وأضاف: بلغ عدد التحاليل الطبية للمرضى في المشافي ٤٢١٠٧٦ تحليلاً وعدد العمليات الجراحية (بكل أنواعها) ١٥٦٥٠ عملية وعدد الصور بأنواعها المختلفة (أشعة بسيطة، ايكو، ايكو قلب، طبقي محوري، ماموغرافي، تصوير ثدي، بانوراما سنية) ما مجموعه ٩٦٦٤٦ صورة وعدد جلسات غسيل الكلية ٨٢٣٣ جلسة غسيل تم تقديمها إلى ١٢٠٧ مرضى كلى يراجعون شهريا المشافي وحالات الجبس والضماد والخدمات الإضافية زهاء ٣١٠١١ حالة، في حين بلغ عدد المرضى الذين تلقوا خدمات (تخطيط القلب- تفتيت حصيات- تنظير- تخطيط سمع) ما يقارب ٥٧٦٤ مريضاً.

وبلغ عدد مراجعي المركز التخصصي لمكافحة اللايشمانيا ٥٦٠٥ مراجعين و٤٥٢٥ مريضاً، قدم لهم مختلف أنواع المعالجات الدوائية والفحوص المخبرية.

وبلغ عدد مراجعي البرنامج الوطني لداء السكري لغاية شهر تموز ١٩٢٣٢ مراجعاً من بينهم ٥٤٣٠ مريضاً مستفيداً من الأنسولين و١٠٩٩٨ مريضاً مستفيداً من الحبوب و٢٨٠٤ مرضى مستفيدين من الأنسولين والحبوب، بالإضافة لخدمات عيادة القدم السكرية.

قدم مركز مكافحة السل الخدمة لـ٢٦٧ مراجعاً من بينهم ٩٢ مريضاً، وبالنسبة لمركز الطب الفيزيائي وإعادة التأهيل فقد بلغ عدد معايناته ٣٨٨ معاينة وبعدد جلسات علاجية وصلت لـ١٩٥٢ جلسة معالجة.

بلغ عدد المراجعين للمراكز ٣٩٧٢٠٢ مراجع لغاية شهر تموز من عام ٢٠١٥، مع التركيز على تقديم خدمات اللقاح لما تمثله من أهمية كبرى، حيث بلغ عدد الأطفال الذين تلقوا خدمات اللقاح من خلال الحملات المتكررة في المحافظة ١٠٠٩٨٧٧ طفلاً حيث بلغ عدد اللقاحات المقدمة خلال ٥ حملات وهما لقاحا (الحصبة والشلل)، وبلغ عدد الأطفال الذين تلقوا اللقاح الروتيني/ رباعي أولى ٢١٨٩٨٦ ولقاح الكزاز ١١٣٧٥ لقاحاً.

أما على صعيد مراكز الإيواء: فيتم تقديم الخدمات الطبية والصحية للمواطنين المتضررين في مراكز الإيواء والتي يبلغ عددها حالياً ١٥ تجمع إيواء، حيث يتم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية بالإضافة للمستلزمات الطبية والدوائية اللازمة. وقد بلغ عدد المراجعين ومتلقي الخدمة في المراكز نحو ٣٦٢٢٠ مراجعاً، في حين بلغ عدد المراجعين من الأطفال الذين تلقوا الخدمة الصحية من خلال هذه المراكز دون السنوات الخمس ٨٦٧٦ طفلاً، ودون الخامسة عشرة ١٥٠٣٠ طفلاً.

والحقيقة أن هناك مطالب مهمة لتطوير القطاع الصحي في حلب منها:

إنجاز مشروع مشفى الأورام.

وتأهيل وتوسعة وتطوير مشفى الرازي في مدينة حلب وتأمين جهاز الرنين المغناطيسي الذي يمثل ضرورة ملحة لعدم وجود هذه الخدمة في مشافي المديرية، واستمرار تأمين الاحتياجات الدوائية لمحافظة حلب من الأدوية النوعية والأدوية المستوردة والحصص الوزارية.

ودعم مديرية صحة حلب ببعض الآليات (سيارات إسعاف، سيارات خدمة، ميكروباص).

وتأمين بعض قطع الغيار والعيادات المتنقلة وبرادات الجثث لتسهيل تقديم الخدمات الطبية والصحية.

وزيادة الاهتمام بتوفير خدمات الماء والكهرباء والوقود والتي تمثل عصب التنمية عموماً.

سوء معاملة وإذلال للمهجرين.. وتساؤلات عن دور الجمعيات الخيرية في القنيطرة

القنيطرة- الوطن

تساؤلات كثيرة يطرحها أبناء محافظة القنيطرة حول واقع العمل الإغاثي والإنساني ولأن المحافظة صغيرة فكل الأمور مكشوفة، ولكن للأسف هناك أشخاص يختبئون وراء عباءة الإنسانية والترويج على أنهم يعملون لخدمة أبناء المحافظة وهم أبعد ما يكونون عن هذا الأمر، والبعض من هؤلاء لم يعد يرى أبعد من أنفه ويتعامل بفوقية مع المواطنين الذين أوصلوه لهذا المكان، وللأسف نقولها بكثير من المرارة والحسرة إن هناك أشخاصاً في الجهات المعنية والمختصة تدعم مثل هؤلاء لتلاقي المصالح الشخصية الضيقة، وإذا كان هؤلاء يعتبرون أن ابن القنيطرة يمكن شراؤه بسلة غذائية أو ما شابه فهم واهمون ولن يبيع ابن الجولان نفسه وأخلاقه لمثل هؤلاء.

والحقيقة شكاوى كثيرة تصلنا عن سوء المعاملة وتحقير المواطن من قبل إحدى الجمعيات الخيرية العاملة في المجال الإغاثي والإنساني وتصل الأمور في بعض الأحيان إلى التهديد، وطلبنا من هؤلاء إيصال أصواتهم إلى المسؤولين في القنيطرة ابتداء من رأس الهرم وصولا إلى مديرية الشؤون، كانت الإجابة بصراحة غير مقنعة وغير منطقية فهم يعتقدون أن تلك الجمعية تلقى دعما من المعنيين في القنيطرة، وأمام ذلك فهم يطالبون وزارة الشؤون بإحداث نقلة نوعية في عمل الجمعيات الخيرية وبأن يتم تعيين الأعضاء أصحاب الحل والربط بموجب قرارات صادرة عنها ولمدة ستة أشهر فقط تماما كحال لجان الشراء وبعيدا عن لعبة الانتخابات التي أصبحت مكشوفة للجميع، لأنه من غير المعقول أن يتسلم أي شخص رئاسة جمعية خيرية منذ إحداثها وحتى وفاته ويتحكم بجميع الأمور، فمن يعجبه يقربه إليه ومن يكرهه فإنه محروم من الرحمة، واليوم لن نتحدث عن جمعية بعينها لكننا نعد بأننا سنفتح ملفاً كاملاً للجمعيات الخيرية في القنيطرة في حال لم تغير معاملتها مع أبناء القنيطرة الذين يستحقون كل الدعم والمساعدة.

وعلى أرض الواقع فإن الجمعيات الخيرية تلقى دعماً كبيراً والأرقام التي بين أيدينا تؤكد أن الحجم كبير، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن السوريين ورغم آلامهم ومعاناتهم فإنهم متكاتفون ومتضامنون، فهذه جمعية الإخاء والمحبة تكفلت بتأمين احتياجات الأطفال الحديثي الولادة والنساء الولادات (ديارات- ألبسة- فوط أطفال ونسائية) وبذلك يصبح مجموع السيدات اللواتي تم تجهيزهن خلال الولادة نحو ٥٠٠ سيدة.

كما وزعت الجمعية أكثر من ٤٠٠ بدلة مدرسية للمراحل الدراسية وذلك على الأسر المتضررة والمهجرة والفقيرة والمقيمة في قرية جبا والمزارع التابعة لها، وذلك للتخفيف من الأعباء المادية عنها، إضافة إلى توزيع ألبسة نسائية متنوعة أيضاً على الأسر الفقيرة والمحتاجة.

وأخيراً نشير أننا لسنا مع الدعاية لأي جمعية خيرية ولكن هناك بعض الجمعيات لا ترغب في نشر عملها من دون معرفة الأسباب، هذا يشير إلى أن عملها يشوبه الغموض، مع التأكيد والأخذ بعين الاعتبار أن العمل الإنساني والخيري تطوعي ويجب أن يلقى استحسانا من الجميع، وليس التعالي على أبناء القنيطرة وتحقيرهم، والأهم وملخص الكلام أن العمل الخيري يعتبر من صميم أدبيات أبناء محافظة القنيطرة وخاصة في هذه الأوقات التي يمر بها الوطن، فهل وصلت الرسالة!؟

كلام رسمي جداً

الشؤون الاجتماعية: خطة لتفعيل عمل وحدات السجاد اليدوي

تحية وبعد..

إشارة إلى المقال الذي نشر في صحيفة «الوطن» بعنوان «صناعة السجاد اليدوي توقفت والسبب تسرب العاملات».

نحيطكم ونحيط الرأي العام علماً أن توقيف وحدات الصناعات الريفية في الفترة الماضية جاء نتيجة مقاربة خاطئة استندت إلى مدى ربحية عمل هذه الوحدات لكونها وحدات إنتاجية، ولم تأخذ بالحسبان المنعكس الثقافي والتراثي والاجتماعي لعمل هذه الوحدات وبناءً عليه تم سابقاً توقيف بعض وحدات الصناعات الريفية.

إلا أنه تم استدراك الأمر في الآونة الأخيرة وتم إصدار مجموعة من القرارات والتعاميم من أجل إعادة تفعيل عمل وحدات الصناعات الريفية منها التعميم ف٣/ ٥٠٩٢ تاريخ ٨/ ٥/ ٢٠١٤ المتضمن الطلب من جميع مديرياتنا تفعيل وحدات الصناعات الريفية بالسجاد اليدوي أو أي صناعة بديلة تتناسب مع البيئة المحلية، كما تشكلت مجموعة من اللجان بموجب القرارات ١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩ مهمة هذه اللجان تعديل المرسوم التشريعي رقم ٢٣ لعام ١٩٨٠ الخاص بإحداث وحدات الصناعات الريفية، تعديل النظام الداخلي لوحدات الصناعات الريفية ووضع آلية تسعير جديدة لمنتجات الوحدات لتتماشى مع الوضع الحالي.

كما تم رفع تعويض الانتساب إلى الدورات الإعدادية لصناعة السجاد تشجيعاً لفتح دورات تدريبية جديدة للمحافظة على هذه الحرفة الريفية.

وقد تم بالفعل إعادة تفعيل عدد من الوحدات التي كانت مغلقة وموجودة في أماكن هادئة بعد أن تم إعطاء هذه الوحدات بعض الحريات لتذليل الصعوبات التي كانت تعترضها وأهمها تأمين المواد الأولية من صوف وقطن حيث تم إعطاء هذه الوحدات حرية التصاميم وإمكانية تأمين المواد الأولية من السوق المحلية.

وقد وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية مقترحات عملية واضحة يتم صوغها حالياً ضمن خطة عملية مؤطرة زمنياً من الأزمة الراهنة التي يمر بها بلدنا إلا أننا استطعنا أن نقلع بهذه الصناعة من جديد والعمل على صناعات ريفية أخرى أيضاً ونحن بطريقنا إلى إعادة تفعيل عمل كل الوحدات في ضوء الإمكانات المتاحة والواقع الأمني الراهن.

المكتب الصحفي في وزارة الشؤون الاجتماعية